مقالة تُنْشَر على الشبكة لأوّل مرّة

مقالة الأستاذ الدكتور محمد رجب البيومي رَحِمَهُ ٱللَّهُ
في الرد على ضلالات كتاب
«أضواء على السُنّة المحمَّديَّة»
لمحمود أبو رَيَّة

هذه المقالة نُشِرَتْ في كتاب :

رحلة في المكتبة المعاصرة

تأليف أ.د. محمد رجب البيّومي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مِـن مِحَنِ العِلمِ في هـذا العصـرِ، أنَّ كلَّ كاتب يُلحِدُ في كتـاب الله أو سُـنَّةِ الرسـول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجد مـن الذيوع والانتشـار مـا لا يجده الكاتـبُ الملتزِم الأميـن؛ لأنَّ فريقًا من الكُتَّابِ يجدون هَوًى في الانفلات من ضوابط الإسـلام وقيودِه، فإذا صاح صائحٌ بما يوافق رغباتهم، أَطنَبُوا في الثَّناء عليه، وتواصَوْا بالتشجيع والتقريظ.

ومن حديث هذا الكتـابِ في مبتدئه (كتاب أضواء على السُـنّة المحمَّديَّـة لمحمود أبو رَيَّة) أنَّ صاحبـه كَتَبَ مقالةً أُولى كانت بذرةً مبدئيَّةً لأخطائـه، فتلقَّفَها أناسٌ يهمُّهم أن تَثُورَ الرِّيَبُ حولَ السُّنَّةِ المطهَّرةِ، وأخذوا يباركونه ويَعُدُّونَه -بالمقـال الواحد- مجتهِـدًا! والرجلُ المسـكين لا يَمُتُّ للعِلمِ بنَسَبٍ أصيل؛ فهو يقرأ كلمةً من هنا وكلمةً من هناك، ويبحث عمَّا يَخـدم وجهةَ نظرِه من الآراء المدخولة؛ ليُقِيمَ عليها بناءً يُرضِي رغبات مشجِّعِيه.

وهو لم يَتلقَّ دراسةً علميَّةً تساعده على البحث، ولستُ أَعني أنه لم يَدْرُسْ في الأزهر الشريف؛ فالباحثون الإسلاميون الكبار من أمثال: مصطفى صادق الرافعي، ومحبِّ الدين الخطيب، وعباس محمود العقاد، ومحمد فريد وجدي، ومحمد الغمراوي، لم يدرسوا في الأزهر، ولكنَّ كتاباتهم الإسلامية تشرح الصدور؛ بل إنَّ السيد الإمام محمد رشيد رضا مُفسِّر "المنار" لم يدرس بالأزهر إلَّا مستمِعًا للأستاذ الإمام محمد عبده فحسب، ولكنَّه بَلَغ في التشريع والتفسير والاجتهاد مرتبةَ الأئمَّةِ الكبار.

أمَّا الشيخ أبو رية؛ فقد طار تِيْهًا بمقالته الخاطئة، ودَفَعَه ذلك إلى تأليف كتابٍ سمَّاه (أضواء على السُّنَّة المحمَّديَّة)، فَرِحَ به قومٌ ليسوا من رجال الحديث، وتناولوا تقريظَه في الصُحُف معجبين، واعتقد المؤلف أنهم أصحاب الرأي والنظر؛ فباهَى بهم وكاثَرَ، وأخذ يعرض مقالاتهم على الناس في طوافه بالمحافل والمنتديات، وقد قدم لي مرة

كلمةً للأستاذ إسماعيل مظهر في تقريظ الكتاب نشرها في (الأخبار) تحت عنوان "يوميات"، التي كان يطالع بها القُرَّاء أسبوعيًّا، وفيها ثناءٌ حافلٌ على الكتاب، واعتباره فتحًا جديدًا في التأليف الديني!

والأستاذ إسماعيل مظهر، أديبٌ لا شكَّ في أفكاره التي تنحو المنحى الفلسفي، وصاحبُ قلمٍ مشهور، وله كتابات ومؤلَّفات عن: داروين، ومونتسكيو، وغيرهما من فلاسفة الغرب؛ فلا تُنكَر عليه ثقافتُه المعاصرة، ولكنَّه لا يَعرف شيئًا عن الحديث النبوي وتدوينه وروايته؛ فليس بأهلٍ للحُكم على كتابِ الشيخ أبي رية، إلَّا إذا حَكَمَ المهندسُ على كتابٍ طِبِّي، والاقتصاديُّ على كتابٍ هندسي، وهذا شيءٌ مستحيل لا يفعله أحدٌ إلَّا في الحديث عن الكتب الدينية؛ حيث يتصدر للحكم عليها مَنْ لا يعلم مِن أمرها شيئًا، ويكون كلامُه مصدرَ فخرٍ للمؤلِّف الموهوم، ومصدرَ رَوَاجٍ للكتاب المنقود.

وقد كتب المؤلِّف كتابًا عن جمال الدين الأفغاني، وجمالُ الدين مدروسٌ معروف، ظهرت عنه كتبٌ كثيرة كتبها: محمد المخزومي باشا، وعبد القادر المغربي، ومحمد سلَّام مدكور، وعبدالرحمن الرافعي، غيرَ فصولٍ ضافية كَتَبَها أحمد أمين، ومصطفى عبد الرازق، وعثمان أمين، وغيرهم.

ولكنَّ الشيخ الباقوري باهَى بالكتاب، وعدَّه أولَ كتابٍ يحدِّد مكانة جمال الدين!! ورَجَا صديقَه وزيرَ الأوقاف أن ينشره في سلسلة من سلاسل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، فكان ثناء الباقوري على المؤلف في موضوع جمال الدين ممتدًّا في رأيه إلى ما كتبه في (أضواء على السنة المحمدية) إذ عَدَّ المؤلِّفَ باحثًا ممتازًا غيورًا، وهكذا تتجمَّع التزكياتُ من كلِّ صَوْبٍ، لا لِتُحِقَّ الحقَّ، ولكن لتهديَ إلى الضلال.

هـذه مقدمـة تُضيء مـا أعنيه مـن إخفاق الكاتـب فيما تصدَّى له من بحوث السُّـنَّة المطهَّرة؛حيث خاض مَـخاضًا أَغرَقَـه فلم يسـتطع السَّـبْحَ؛ إذ جعـل كلَّ هَمِّـه أن يصطاد مـن المؤلَّفـاتِ الكثيرةِ ما يدعـم وجهةَ نظرٍ فاشـلةً قال بها المستشـرقون من قبل؛ حيث جعلوا تدوينَ السُّنَّة وروايتَها عـن رسـول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مصـدرَ شـكٍّ وتوهيـن، ونحـن نعـرف أنَّ كتب التراث تحمل بعـضَ الروايات الواهية إلى جانب الروايات القوية، وسبيلُ الباحث المنصِف أن يطالع كلَّ ماقيـل، ويرجِّح مـا يختاره بالدليل، وينفـي ما لم تثبت لديـه صحَّتُه بالدليل أيضًا؛ حتى يقـفَ القارئُ على صخرةٍ مطمئنة مـن اليقين بعـد أن شـاهد تَنَاطُحَ الأدلـةِ وتقابُلَها، وتبيَّن الخطأمن الصواب!

ولكنِ الشـيخ محمود أبو رية لم يسـلك هذا المسـلك المنتظَر؛ بل جعل يتصيَّد الرواياتِ الموهومة وحدَها؛ ليبنيَ عليها بحثَه، ويغفل عن كلِّ ما يعارضه وإن ثبتت صحَّتُه!

وأعجبُ ما كان من أمره، أنه رمى الأحاديث الصحيحة بالاختلاط والوضع، ثم ذهب إلى تأييد رأيِه بأحاديثَ ضعيفةٍ لم ترجَحْ لدى المحدِّثين، فإذا كان يُدير ظهرَه للصحاح ويَسِمُ الأحاديثَ المعتمَدة بالوضع، فلماذا يستشهد بالضعاف ويَعُدُّها دليلًا لا يتطرَّق إليه الشَّكُّ، حين وافَقَ مضمونُها هوًى في نفسه؟

أمَا يقضي منطقُه الجائرُ أن يرفض الاستشهادَ بالأحاديث جميعها؟! ليَطَّرِدَ منطقُه في اتجاهه الرافض المستنكر دون يقين!

ومن المفارقات المدهشة، أن يعدَّ منهجَ المحدِّثين باطلًا في الرواية، وأن يحكُمَ على أكثر الأحاديث بالوضع، ثم نجد الأستاذ الكبير الدكتور أسد رستم -وهو من أفاضل الباحثين المسيحيين- يكتب كتابَه القَيِّم (مصطلح التاريخ) ليُقَرِّرَ بالحُجَج الدَّافقةِ أنَّ المؤرِّخين جميعَهم، عليهم أن يلتزموا طريقةَ المحدِّثين في التثبت والتحرِّي؛ لأنها الطريقة

الوحيدة في الإثبات والجرح والتعديل، فعليهم أن يستفيدوا من قواعدهم المطمئنة التي وضعوها في التمحيص والبحث.

كما يفاخر الدكتور أسد رستم بسَبْقِ المحدِّثين في الإسلام إلى نهجٍ يفوق مناهجَ المؤرِّخين في أوروبا وأمريكا، ويضرب الأمثلةَ على ذلك.

وقد تُرجم كتاب الدكتور رستم إلى الإنجليزية، ودُرِّس في جامعات أمريكا حين انتُدب مؤلِّفُه أستاذًا زائرًا لمرَّاتٍ عدَّة، حتى لفت الأنظار إلى نهج المحدثين في جمع السُّنة المطهَّرة، وقد تُرجم المصطلح الخاص بدرجات الأحاديث؛ من مرفوعة، ومتواترة، وصحيحة، ومرسلة، ومنقطعة، وغريبة،ومعضلة؛ فاتخذها المؤرِّخون قياسًا لِما يزاولون من قضايا التاريخ تمحيصًا وتدقيقًا!

كل ذلك يشهده الدارسون في الشرق والغرب في كتاب الأستاذ رستم؛ إذ أنصف قومًا بذلوا أقصى ما يستطيعون في إثبات السنة المطهرة، ثم يجيء مؤلف (أضواء على

السـنةالمحمدية) فينقل أقوالًا يبترها بتـرًا، ويدع منها ما لا يَعْضُدُ، ويُثبِتُ ما قد يؤيِّده، والنَّصُّ واحدٌ أمامَه ولكنَّه ممزَّقٌ مخـرَّقٌ كما بيَّن ذلـك مَن تصدوا لنقد الكتـاب من أفاضل الباحثين،ومنهم الأساتذة: مصطفى السباعي، وعبدالرحمن المُعلِّمـي، ومحمـد عبد الـرازق حمزة،ومحمد محمد أبو شهبة، ومن لم أحظَ بقراءة آثارهم بعدُ.

ومـع هذه الردود المفحِمة المُلجِمة، فإن خصوم السُّـنة يشيدون بكتب أبي رية وهم يعرفون ما وُجِّهَ إليه من نقد؛ إذ لا يبحثون عن الحقيقة في شـيء، ولكنَّهـم يُلحدون في قول الرسول الأمين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

كان المستشرق المَجَري جولدزيهر، قد قرَّر في بعض ما كتبه، أنَّ المحدِّثين عُنوا بالسند ولم يُعْنوا بالمتن، حين رأى عشـرات الكتب تتحدث عن الرواة ومنزلتهـم من العدالة، ولو قرأ شروح الحديث في الموسـوعات الشهيرة؛ كـ"فتح الباري" وما سار على دربه، لَعَرَفَ أنَّ هذه الموسوعات قد

حلَّلت من الحديث النبوي ما لا مزيد عليه، وعارضت ما قد يكون مخالفًـا لاتجاهه بأحاديثَ أخرى، ودفعت التعارض بما بان للشُّرَّاح الكبارِ من وجوه النظر السديدة.

ولكنَّ الشيخ أبا رية تلقَّف كلمة جولدزيهر وكأنها مفتاحٌ لقضية مسـتعصية، فجعل يحمل على المحدِّثين إذ أهملوا دراسة المتن النبوي!

ويا له من باحث يرى شروح البخاري ومسلم والترمذي والنسـائي وابن ماجه وغيرهم تتجاوز المائة من المؤلفات، وكلهـا تحليـل للمتـن وتدقيـق في كل حرف مـن حروف الحديـث، لا في الكلمـة أو الجملـة وحدَها، ثـم يقول بعد ذلـك: إن المحدِّثيـن قد أهملوا دراسـة المتـن! تبعًا لرأي مستشـرق لم يَقُمْ على أسـاس، ثم يبالغ مبالغةً مُنكَرةً حين يقول: "إنه وجد أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلِّها مما سموه صحيحًا أو حسـنًا، حديثٌ قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم ترتيبه". ومثل قوله: "ولما كان هذا البحث لم يُعنَ

به أحدٌ من قبلُ، فقد رأيت أن أسوّي منه كتابًا جامعًا أُذيعه على الناس حتى يكونوا على بيِّنة من الحديث المحمدي".

وقول المؤلف: "لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلِّها مما سموه حديثًا قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم ترتيبه"، يدلُّ على ادِّعاءٍ كبير حين يزعم أنه قرأ كتب الحديث كلَّها، ويدلُّ على غفلةٍ ظاهرة عمَّا ذكره المحدِّثون من سبب اختلاف الألفاظ في رواية الحديث الواحد، واتّفاقها في المعنى؛ فقد أرجعوا الكثير مما ورد من ذلك لا لأنَّ الرواية كانت بالمعنى، فذكر كل راوٍ عن المعنى ما اختار من الألفاظ، بل إلى أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كداعية تعبير، كان يكرر أقواله في عدة اجتماعات، فيكون ابن مسعود -مثلًا- في اجتماعٍ أول، فيروي ما سمع بلفظه ومعناه، ويكون ابن عباس في اجتماع ثانٍ فيروي ما سمع بلفظه ومعناه، واختلاف الألفاظ من عند الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا من عند الرواة.

وقـد أوضحتُ ذلك بجلاءٍ في كتابـي عن البيان النبوي، والغريـب أنَّ مبحـث الروايـة بالمعنـى مع اختصـار نطاق مفهومـه قد كـرَّره المؤلِّـف في صفحات متواليـة حتى أَمَلَّ وأَسْأَمَ؛ لحاجةٍ في نفسه.

أمَّـا موضـوع العدالة والضبـط، وهو أول مـا يتَّجه إليه الباحث عن الحديث النبوي؛ فلم يأخذ إلَّا بضعة أسطر!

أَفَيَدْري القارئ لماذا كان هذا الإيجاز المُخِلُّ؟

لأنَّ المؤلف لو بسـط قـولَ المحدِّثيـن في التدقيق التام حول عدالة الرواة وصحة ضبطهم، لَسقطت قضيَّتُه سقوطًا ذريعًا؛ وهذا يدل على أنه لم يكن باحثًا عن الحقيقة، بل كان يحاول أن يُرضيَ قومًا يَسُـوؤُهم أن تثبت الأحاديث النبوية لتكون المدد الثاني لشريعة الله.

إنَّ الـدارس لعلم مصطلـح الحديث، يقـرأ أولَ ما يقرأُ (مقدمـة ابن الصَّلَاح)، وهي في بابها كـ(مقدمة ابن خَلْدون)

في التاريـخ؛ حيث جمعت ما يسَّـر فَهْمَ المصطلحِ الحديثي لكلِّ قارئ مع الضبط والتدقيق.

وقد رجع إليها الأستاذ أسد رستم في كتابه عن مصطلح التاريخ؛لأنها أول ما يرجع إليه الباحثُ في موضوعه، ولكنَّ أبـا ريـة يتجاهل شـروط الرواية التـي يجـب أن تتحقق في الراوي تجاهلًا مغرضًا؛ كي لا ينتقض الأسـاسُ على رأسه فيَهْوِي كلُّ ما كتب.

يقـول ابن الصـلاح في كتابه الذي عنونـه بقوله: (كتاب معرفة أنواع علوم الحديث) وقد سـمَّاه الدارسون من بعده (مقدمة في علوم الحديث):

"أجمعَ جماهيرُ أئمة الحديث والفقه على أنه يُشـترط فيمـن يُحتَـجُّ بروايته، أن يكـون عدلًا ضابطًـا لِمَـا يَرْوِيهِ، وأن يكون مسـلمًا بالغًا، سالِمًا من أسـباب الفِسْق وخوارم المـروءة، متيقِّظًا غيـرَ مغفل، حافظًا إن حَـدَّثَ مِن حفظِه،

ضابطًا لكتابه إنْ حَدَّثَ من كتابه، وإن كان يحدِّث بالمعنى اشتُرط فيه مع ذلك أن يكون عالِمًا بما يُحيل المعاني".

هـذه مقدمـةٌ للموضـوع أَتْبَعَها ابـنُ الصَّـلَاح بتفصيلٍ شـافٍ لمعنى العدالـة الخاص بالراوي،وكيـف يحتاج إلى شـاهد إذا لـم تُعرف هـذه العدالـة، ولمعنـى الضبط ومتى يكون الضابط راسـخًا وغيرَ راسخٍ، ومعنى التعديل ومعنى الجـرح، وكيف يثبت الجرح؟ وما الحكم إذا اجتمع في راوٍ واحدٍ جـرحٌ وتعديل، وما إذا روى العدل عن رجل سـمَّاه ولم يعرف منزلته؟وما الحكم في رواية المجهول بقسـميه؛ مجهـول الظاهـر، ومجهـول الباطن؟ وما الحكـم في قبول روايـة المبتـدع والتائب مـن الكذب؟ وما الحكـم فيما إذا روى ثقةٌ عن ثقةٍ حديثًا ورجع المروي عنه فنفاه؟ وما الرأي فيمـن أخذ علـى التحديث أجـراً، ومَن عُرف بالتسـاهل؟ وما مراتـب ألفاظ التعديل وما درجـات التجريح ...، هذه البحوث المسـتفيضة لم يُشِـرْ إليها المؤلف، لا لأنه يجهل

ما كرَّره علماءُ المصطلح بشـأنها، ولكن لأنها تدعم صحة الأحاديث،وتحارب أعداء السُّنة بسيفٍ لا يُفَلّ!

ونحـن نعلـم أن الباحـث في صميم أمرِه، قـاضٍ عادلٌ، يذكر جميع الوجهات المختلفة في القضية التي يَفْصِلُ فيها، فإذا أنكر سماعَ شاهد ولم يلتفت إلى قوله عمدًا دون دليل، فقد أخلَّ بالقضاء!

وهـا هو ذا مؤلف (أضواء على السـنة المحمدية) يأخذ من النصوص في سـطرين متجاورين ما يشاء ويَدَعُ ما يشاء! ويتعمـد إغفـال أهم بحث في روايـة الحديث؛ لتسـتقيم له دعوى التهجم على سُنة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

لقد انتقل الأمر من البحث العلمي إلى السلوك الخلقي النزيه!

وقـد انتقل التهجُّـم من الرواة إلـى الصحابة؛ فنقل قول الجمهور في عدالتهم وحـاول غَمْزَ هذا الرأي بما يدل على معارضته للجمهور، والحديث عن الصحابة في هذا الكتاب

مقحَمٌ إقحامًا؛ لأنَّ روايتهم عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واقعٌ تاريخي لا شكَّ فيه!

وتَـرَكَ الصحابـةَ إلى الفقهـاء؛ فادَّعى أنَّ أبـا حنيفة لم يَرْوِ غيرَ سـبعةَ عشـرَ حديثًا، وهو قولٌ سبق به ابنُ خَلْدون مُخطِئًـا، وتتابعت الـردودُ عليه حتى أظهـرت خطأه، وقد طُبع في زمن أبي رية كتاب (مسـند أبي حنيفة) وهو سلسلة متصلة مـن الأحاديث المروية بإسـنادها عن رسـول الله! ولكنَّ المؤلِّف يَسُـرُّه أن ينقل رأيَ ابنِ خلدون؛ لحاجةٍ في نفسه، كما يَسُرُّه أن يتجاهل ما وُجِّهَ إليه من نقدٍ، وقد أغفل الحديث عن مسـند أبي حنيفة؛ لأنه يُسـقِطُ دعواه،فهو في ذلك غيرُ ملتزم!

أمَّا أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فقد نال من سباب أبي رية ما نترك جـزاءه لله، فقد افترى عليها افتراءً يُعـرَف موضعُ الغُلُوِّ فيه، وهو فيما كتب تابعٌ لمؤلِّفٍ عراقي؛ هو السـيد عبدالحسين

شرف الدين، حيث أصدر كتابًا ملأه بالطعن في هذا الصحابي الجليـل، ونقده علماءُ مصرَ نقدًا أبانوا خَطَلَه؛ نقده الأسـتاذ أحمد أمين في مجلة الثقافة، والأستاذ عبد المتعال الصعيدي في مجلة الرسـالة، ولكنَّ أبا رية لا يهمه أن يُظهِر إنصاف أبي هريـرة، بل يهمـه أن يَصِمَهُ بألفاظٍ منحـدرة لا يقولها عالم، بـل لا يقولها مؤمن متحرِّز، وقـد ردَّ عليه الدكتور مصطفى السباعي شتائمَه المنكَرة، فشَفَى صدورَ قومٍ مؤمنين.

وأعجبُ العجبِ، أنه أخذ على أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كونَه فقيـرًا من أهل الصُّفَّة، ولـم يعلم أنَّ جميع رُسـلِ اللهِ كانوا فقراءَ في نشأتهم الأولى، باستثناء داود وسليمان عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؛ إذ كانـا مَلَكَيْنِ كبيرين، وقد وهب الله لسـليمان مـا لم يَهَبْهُ أحدًا من بعده!

وكلُّنَا نعرف أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو أكرم الخلق علـى الله، كان يربط الحجرَ على بطنه إذا شـعربالجوع كما قال البوصيري:

وشَدَّ مِن سَغَبٍ أحشاءَه وطَوَى

على الحجارةِ كَشْحًا مُتْرَفَ الأَدَمِ!

والمضحِكُ حقًّا، أنَّ الذي يتحدَّث عن فقر أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويَعُدُّه عيبًا، كان يعاني شدةَ الشَّظَفِ، ويشكو الحاجةَ -زمنًا طويلًا من الدهر- كما نعرف ذلك نحن الذين عاشرناه في المنصورة، وقد بدا ذلك في رسائله المتبادلة مع الأستاذ الرافعي، ولم يَقُلْ أحدٌ: إنَّ فقر أبي رية وشدة حاجته مَدْعَاةُ مَذَمَّةٍ تلحقه!

بل عُرفت له شجاعتُه وصبرُه على تثقيف أولاده وتربيتهم مع هذه الفاقةِ!

فكيف يكون الفقرُ مذمَّةً منكرة لدى أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ راويةِ الحديث الشريف! وقد هاجر إلى المدينة بعيدًا عن موطنه، ولم يشأ الرجوعَ؛حُبًّا لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

أمَّا بعدُ؛ فحين صدرت الطبعة الأولى من كتاب (أضواء

على السنة المحمدية)، تقدَّم به المؤلف إلى الدكتور طه حسين؛ ليكتب كلمةً عنه في جريدة الجمهورية، وكان الدكتور يتولى كتابة صفحةٍ أدبية بها في الأسبوع إذ ذاك، فكتب الدكتور طه حسين كلمة بدأها بتعداد ما لاحَظَه هو، وفي اتجاه تفكيره الخاص من محاسن الكتاب، ثم انبرى يعدد مالاحظه من مآخذ!

أفيدري القارئ ما صنع أبو ريَّة بكلمة الدكتور طه حسين؟

لقد أخذ نصفَها الأولَ وجعله مقدِّمةً للطبعة الثانية، وترك النصفَ الآخَر وكأنه لم يكن، وكانت الأمانةُ تقتضي أن يذكر المقالَ كاملًا، فإذا كان له رأيٌ في المآخذ، عقَّب على المقال بإيضاح وجهة نظره، وترك الحكمَ للقُرَّاء، هكذا يفعل الحريصون على الحقائق من المؤلِّفين، وإذا لم يشأ أن يذكر النقدات فكان عليه أن يهمل المقال جميعَه، فلا يجعله في صدر الكتاب؛ لذلك لم أستغرب مطلقًا ما

حذفه مـن نصوص القدماء ليمضي في وجهته التي رسـمها لنفسه من انتقاص رُواة الحديث وما رَوَوْه!

ونقد الدكتور طه حسين لكتاب المؤلِّف أبي ريَّة يستغرق عدة أعمدة، تجعل من الصعب تلخيصَها في عدة سطور؛ فقد أنكر طه حسـين ما زعمه المؤلف من مؤامرة كعب الأحبار على عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأسبابٍ شَرَحها.

كمـا واجـه المؤلِّـفَ بخطئه فيما نسـبه إلى أبـي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مـن أفعال لـم يقترفها، وكان فيما قـال: زعم أنَّ أبا هريـرة لم يصاحب النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ محبةً له، ولكن ليملأ بطنَـه، وهذا خطأ؛ لأنَّ أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لـم يأتِ من اليَمَن ليملأ بطنَه، بل ليؤمن بالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

كمـا زعم المؤلـف أنَّ أبا هريـرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يأكل مع معاوية ويصلي مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويقول: إن "المضيرة عند معاوية أدسم، والصلاة مع علي أفضل"، ولا أريد أن أعرف كيـف كان يجتمع لأبي هريـرة أن يصلي مع علي في العراق

ويـأكل مـع معاويـة في الشـام، إلَّا أن يكون ذلـك في حرب صِفِّين، ولو فعل ذلك لاتَّهمَه أحدُ الفريقين بالنفاق فكشف أمرَه! ولكنَّ هذه تهمة باطلة.

كما أنَّ المؤلف اندفع إلى تَسْفِيهِ آراء مخالِفِيه، ووصفهم بالجمـود والحشـويّة، ولو صبـر حتى يخرج كتابُـه ويقرأه الناس ويسمع رأيهم فيه، لَكان هذا الصبر خيرًا له!

هـذا بعضُ ما قـال الدكتور طه حسـين! فمـا ظنُّك بما يقـول الثقـاتُ من رجـال الحديث، وقد عرَفـوا من أخطاء الكاتب تجاوُزَ الجهلِ إلى الإسـفاف والرعونة، ومَن يُطالع كتبَ الحديث ثم يقرأ كتاب (أضواء على السنة المحمدية) يتذكـر قـول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الملك: آية ٢٢].

❋❋❋